الفَصْل الخَامِسْ

الجلاّدُ والضّحيّة وَجهاً لِوَجه

obeikan.com

obeikandl.com

بضدِّها تتبيَّن الأشياء

على مدى الثلاثين عاماً التي خاضتها الثورة الإريتريَّة لتحقيق استقلال بلادها من الاستعمار الإثيوبي، كانت كثيراً ما تُواجه قَدَرَهَا لوَحدِهَا، فلم تحظَ بدعمٍ إقليمي أو دولي مُؤثر، باستثناء القليل منه - مادياً وعسكرياً، جاء من بعض الدول المتأثرة مباشرة بالصِّراع في المحيط الإقليمي، وهذا أيضاً - على قِلَّتِه- كان يخضع لظروفٍ وحساباتٍ غالباً ما تتناقض مع أهداف الثورة نفسها، ولذلك لا تكتب له الاستمراريَّة، وإنما يجيء متواترا ومتقطعاً، لكن مع ذلك ظلَّ الرَّصيد الشعبي في دول الإقليم يُشكِّلُ لها عُمقاً استراتيجياً، ودفعاً للأمام، كلما طالتها غوائل الدهر وظُلمُ السَّاسة الرسميين في أجهزة الحكم المختلفة.

بالقدر نفسه، لحقتها سياط القُطبين المُتنازِعَيْن على سيادة العالم إبان الحرب الباردة، فمُورست عليها شتى النظريات مداً وجزراً، ترهيباً وترغيباً، وظلت في خِضَمِّ صراع الكبار كمَن يناطح الصخر، وهي تحاول تحقيق أهدافِ، إن لم تكن مستحيلة، فهي كسراب بُقيْعَة يحسبه الظمآن ماء.

كما أنها بين المَحبَسَيْن، لم تجد تغطية إعلاميَّة أمينة في الوسائل المتعدِّدة، على الرغم من الخسائر البشريَّة الكبيرة والماديَّة الضخمة التي دفعتها تحقيقاً لأهدافها الوطنيَّة، وكانت عندما يتعطَّف عليها البعض في هذا المجال ويسلِّطون عليها قليل من الأضواء، يُسبِغُون عليها دائماً وصف "الحرب المُنسيَّة"، وقد كانت بالفعل كذلك.

إن كان لظاهرة اللجوء وتشتت الإريتريين في المنافي والمهاجر - بفعل الحرب- إيجابيَّة واحدة، فقد تمثلت في التصاقِهِم بقضيَّتهم التصاق الوشم بالجلد، وذلك بحميميَّة وحماس أسقطتا كل حسابات الجغرافيا، ومن غير الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّموه بسخاءٍ، ظلوا شواهد تُذكِّر بهول المأساة، وتحرِّض على التعاطف الإنساني مع قضيَّتهم، بعيداً عن ملابسات السياسة، وكان لمثابرة بعضهم في شرح القضيَّة بأبسط السُبُل والإمكانيات دورٌ في تجسير الفجوة الإعلاميَّة المذكورة.

وعلى الرغم من أن الخلافات التي تطرَّقنا إليها في الفصل السابق كانت عميقة بين الفصائل، وصلت إلى حدِّ الاحتراب، إلاَّ أن تلك الظاهرة لم تنعكس على إريتريي الخارج -عدا قلة في السُّودان بحُكم الوضع الجغرافي والتأثر المباشر،

والتي امتدّت إليها نيران تلك الخلافات- لكن الغالبيّة تمسّكوا بهُويّتهم الوطنيّة في تفاعُلهم مع قضيّتهم، وظلّ الكثيرون يتابعون مُجريات تلك الصِراعات بقلوبٍ واجفة، خوفاً من انهيار الحُلم، وكان ذلك أضعف الإيمان.

لقد قطّعت الثورة الإريتريّة مسيرتها الشاقة في الثلاثين عاماً بثُنائيّات مدهشة.. فكان الصُعُود مثلما كان الهُبُوط، تذوّق أبناؤها طعم النجاح مثلما ذاقوا مرارة الفشل.. اختلطت فيها المأساة بالملهاة.. تجاهلها الأصدقاء واهتمّ بها الأعداء.. توحّدت فصائلها فلم يقترب الهدف، واختلفت فتحقق النصر.. كانت مسيرة مضنية بكُلّ المقاييس، تجلت فيها التضحية في أسمى معانيها، ولولا قوّة الارادة والإصرار على تحدّي الصعاب والعزيمة لبلوغ الهدف، لكانت اليوم مجرّد تاريخ يُروى، غير أن الانتصار الذي تحقق جعل منها مثلاً يُحتذى في تاريخ الشُعوب التي تستبسل من أجل أهداف وطنية نبيلة.

في الضفة الأخرى، اصابت الأنظمة الرديئة الشعوب الإثيوبية في مقتل، فقد أخّرت نُمُوّها وتقدّمها، وبعضها ذو حضارة تليدة ضاربة في جذور التاريخ، فمنذ سنين بعيدة وهذه الشعوب لم تعرف راحة، ما أن يُزَجُّ بها في حرب وتضع أوزارها، إلاّ وتكون أخرى في انتظار التنفيذ.. حروبٌ بين القوميّات بذرت الشقاق والفتنة وخلقت العداوة والكراهيّة، عوضاً عن المحبّة والوئام والتآلف، وحروبٌ في الخارج مع الصومال واريتريا كان وقودها عشرات الآلاف من أبناء الشعوب الإثيوبيّة، أوجدت البغضاء والتناحُر وصنعت الخوف والجوع ونقصٌ في الثمرات.. أجيالٌ بأكملها وُلدت في ظِلّ الحروب، ورضعت من ثدي الحروب، وماتت بسبب الحروب.. سُلبت حقوقها وضاعت واجباتها، وهي لا تملك حق طرح سؤال يبدأ بـ"لماذا؟!".. أو استفهام يقول "متى"؟! أو استنكار ينتهي بـ"كفى"..

وقد جسّدت هذه الشعوب محنتها بأقوال مأثورة، منها قولهم إن الشاب الذي يذهب إلى الشمال - وتعني اريتريا- والثور الذي يُجر إلى الحقل لا يعودان أبداً، مع أنه احق بالتجسيد والتخليد تراثها الغني وحضارتها العريقة، فإنهما معاً وبالموزاييك الفسيفسائي الذي يُميّز شعوبها اجتماعياً وثقافياً وعقائدياً، وبما لديها من ثروات بشريّة وموارد طبيعيّة، يمكن أن تكون أمّة واحدة أصلب عوداً وأرفع مكانة بين الأمم.

بعد أن قُمنا بسرد ذلك الواقع في الفصول السابقة، نودُّ أن نتوقف قليلا في "محطات" الحلّ السلمي التي كانت تطل أحيانا في تلك المسيرة، بينما "البندقيّة" ما تزال في حوارها المألوف، بين فُرقاء الثورة الإريتريّة من جهة، والأنظمة الإثيوبيّة من جهة أخرى.

في الواقع، ان اولى محاولات الحلّ السلمي استبقت "حوار البندقيّة"، وبدا ذلك مبكراً أثناء عهد الإمبراطور هيلاسلاسي، وإن لم يكُن هو طرفاً مباشراً فيها.

كنا قد ذكرنا في الفصل الأوّل، أن قضايا المستعمرات الإيطاليَّة الثلاث (ليبيا، الصومال، إريتريا) أُحيلت بعد الحرب إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٥ بموجب اتفاقيّة باريس في العام ١٩٤٧، والتي نصّت على تلك الإحالة في حال فشل الدول الأربع الكبرى المنتصرة (أمريكا، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا) في الوصول إلى اتفاق بشأن تلك المستعمرات.

عندما بدأت الجمعيَّة العامة للأمم المتحدة مناقشة موضوع إريتريا، قُبَيْلَ إجازة مشروع الاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا، توجَّه نفرٌ من الوطنيين الإريتريين برئاسة السيد إبراهيم سلطان (١) إلى نيويورك لإدراك ما يمكن إدراكه، وهناك ألقى خطاباً أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في ١٩٤٩/٤/٢٠، احتوى على تفنيد الدعاوى الإثيوبية، وناشد الأمم المتحدة أن تمنح إريتريا استقلالها، وحذّر من مغبة محاولات ضمّها، باعتبار أن ذلك يمكن أن يُؤدي إلى صراعات دامية. لكن صوت الرَّجُل والوفد الذي رافقه ضاع في دهاليز الأمم المتحدة، كما ضاع العقد الذي وصفه الشاعر أبي نؤاس على جيد "خالصة" جارية الخليفة هارون الرشيد.

فشلت أولى تلك المحاولات، ومضى المشروع على النحو الذي خُطِّطَ له، غير أن الذي حذّر منه السيد إبراهيم سُلطان قد حدث بالفعل، ولربَّما بصورة أكثر من التي توقعها ورفاقه.

وبعد أن تراكمت السنوات التي اشتعلت خلالها نيران الكفاح المسلح، لم يحدُث مطلقاً أي لقاءٍ يرمي في اتجاه الحل السلمي بين جبهة التحرير الإريتريَّة، أو التنظيمات التي انشقت عنها فيما بعد مع نظام الإمبراطور هيلاسلاسي، بل إنه - أي الإمبراطور- كان قد استخدم كل طرق الترهيب لتعويق الكفاح المسلح الإريتري، وكل وسائل الترغيب بمحاولة استمالة العديد من الإريتريين.

وبعد سقوط الإمبراطور هيلاسلاسي، وقبل أن يمسك مانغستو هايلاماريام السُّلطة تماماً، كان مجلس "الدَرق" قد أعلن برنامجاً للحلِّ السلمي، مكوَّناً من تسع نقاط قرَّر فيه منح إريتريا شكلاً من أشكال الحُكم الذاتي، وهي خطوة رفضتها فصائل الثورة الإريتريَّة، لكنها بطريقة غير مباشرة، دفعت دولاً من المحيط الإقليمي إلى محاولات هدفت إلى جمع الطرفين، من بين هذه الدول - كما ذكرنا آنفاً- السُّودان الذي تعدَّدت محاولاته، وكان ذلك طبيعياً بحُكم العلاقات الاجتماعيَّة والموقع الجغرافي المتأثر مباشرة بالحرب، وأيضاً الجزائر في عهد الرئيس الرَّاحل "هواري بومدين"، وليبيا واليمن الجنوبي (قبل انخراطهما في الحلف الثلاثي الداعم لإثيوبيا)، لكن كُل تلك المحاولات كان نصيبها الفشل أيضاً، ولم تستطع أي دولة تهيئة مناخ مناسب يلتقي فيه الجلاَّد والضحيَّة وجهاً لوجه على طاولة المفاوضات.

لكن ذلك حدث للمرَّة الأولى سراً في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧، إثر دعوة وجَّهها الحزب الحاكم في ألمانيا الديمقراطيَّة (سابقاً) لممثلين من الطرفين، فحضر إلي برلين وفد إثيوبي برئاسة السيد "برهانو بايي" عضو مجلس "الدَّرق"، ووفد مشترك لفصيلين من الثورة الإريتريَّة، هما: الجبهة الشعبية، ومثَّلها السادة/أسياس أفورقي، الأمين محمد سعيد وإبراهيم عافه، وآخر من جبهة التحرير، ومثلها السادة/أحمد ناصر، الزين يسن، يوهانس زرئماريام وعبدالله سليمان.

ومن المُفارقات المثيرة أنه حين بداية المحادثات طلب السيَّد أسياس أفورقي أن تكون المداولات باللغة العربيَّة، علماً بأنه وآخرون في الوفد المشترك يجيدون عدة لغات، بما فيها اللغتين الأمهريَّة والتيغرينيَّة، فكان هذا الاقتراح وقعه مفاجئاً علي أعضاء الوفد الإثيوبي، فرفضوه. وقد قصد الوفد الإريتري من ذلك التأكيد علي خُصوصيَّة قضيَّتهم، على عكس ما ظلت إثيوبيا تُؤكده في أنها قضيَّة داخليَّة. نتيجة لذلك، تعثرت المفاوضات وفشلت، مِمَّا أدَّى إلى موت المبادرة في مهدها، واكتفى المُضيف الألماني بالحدِّ الأدنى، وهو اللقاء المباشر الذي تمَّ برعايتهم.

وثمَة أسباب أخرى لفشل هذا اللقاء، إذ اتضح أن الحكومة الإثيوبية حينما قبلت بالعرض الألماني وأقدمت عليه، لم تكن جادَّة فيه، وإنما هَدَفَت إلى كسب الوقت، لأنها كانت في الوقت نفسه تُعدُّ العُدَّة لحسم القضيَّة عسكرياً، بعد أن بدأ دعم الكتلة الشرقيَّة يتدفق عليها، وبالنظر إلى هذا العامل نفسه، اتضح كذلك أن دور الحزب الحاكم الألماني لم يكُن مُحايداً تماماً، فقد أبدى انحيازه وتعاطفه مع الطرف الإثيوبي، وكان ذلك بتواطؤ من الاتحاد السوفيتي، الذي ظنَّ قادته أنهم قد أمسكوا بخيوط اللعبة، وأن بمقدورهم التحكُّم فيها من خلف الكواليس.

وقد سقط بند السريَّة الذي سبق وأن اقترحه الوفد الإثيوبي، وقبله الوفد الإريتري المشترك، ذلك لأنهم ما أن وصلوا إلى أديس أبابا، حتى أدلوا بتصريحاتٍ على مستوى واسع، تؤكد أن: «**الانفصاليين الإريتريين لا يريدون الحل السلمي**». واتضح أن الهدف من وراء ذلك تبرير ما نوت عليه الحكومة الإثيوبية في الحسم العسكري.

بعد لقاء برلين، قامت منظمة التضامُن في منتصف العام ١٩٧٨ بتقديم دعوة إلي وفدٍ من حزب العمل الديمقراطي، وهو منظومة تعمل في إطار جبهة التحرير، وتنتهج الخط الماركسي المُوالي للاتحاد السوفيتي، وذلك لزيارة موسكو والبحث في إمكانيَّة حَلّ الصِراع مع إثيوبيا في إطار تسوية سياسيَّة، ورغم أن الزيارة تكرَّرت أيضاً نهاية العام، إلاَّ أن المسئولين السوفيت فشلوا في إقناع الوفد الإريتري بتصوُّرهم المذكور، وذلك نسبة لتمسُّك الطرف الإريتري بضرورة لقاء مباشر مع الإثيوبيين، وبدون شروطٍ مُسبقة كمدخلٍ طبيعي لحَلّ القضيَّة، وقد فشل السوفيت في إقناع حلفائهم الإثيوبيين بذلك.

من جهة أخرى، كان النظام الإثيوبي بتوجُّهاته الماركسيَّة التي أسفر عنها في بداياته قد أوقع المنظمات الديمقراطيَّة الإرتريَّة التي تماثله التوجُّه في مأزق وطني بإشكاليَّة عميقة مع رُصفائها الآخرين، ممَّن ليس لهُم نفس اللون السياسي، فقد كان هؤلاء يصفونه بالنظام الاستعماري الفاشستي، الذي هضم حقوق الإريتريين، ومارس فيهم أسوأ أشكال القتل والقمع والتنكيل، بينما تراه تلك المنظمات بأنه نظام تقدُّمي يمكن الوصول معه إلى شيء ما في إطار تلك القواسم المشتركة.

الواقع، أن هذه الإشكاليَّة قد طالت منظمات أخرى في المحيط الجغرافي تنتهج الخط الماركسي، بدأت تتذبذب في آرائها تجاه القضيَّة الإريتريَّة، حينما رأت أن نظاماً من جلدتها السياسيَّة تسلم سُدَّة السُّلطة في بلدٍ يتمتع بثقل إقليمي وتنوُّع ثقافي وقومي يشابه إلى حدٍ كبير واقع الشعوب السوفيتيَّة، ومن هذا المنطلق كان الرهان على نجاحه يستند أساساً إلى نجاح ثورة ١٩١٧، التي أزالت تناقضات تلك الشعوب ووحَّدتها، فلا غُروَّ أن تُنجز ثورة ١٩٧٤ نفس المهام وتحقق ذات الأهداف.

بعد تلك المحاولات الفاشلة، مضت إثيوبيا في طريق الحَلِّ العسكري، فوجَّهت حملاتٍ ضخمة وتحت مُسمَّيات متعدِّدة وبمساعدة الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وكوبا لسحق الثورة الإريتريَّة.

نجحت تلك الحملات في استعادة كثير من المُدُن والمناطق من يد الثورة الإريتريَّة، التي عملت إزاء ذلك الهجوم الشرس على تغيير استراتيجيَّاتها القتاليَّة، فظلت شعلتها متَّقدة ولم تقضِ تلك الحملات عليها، وفي نفس الوقت كان لخيار الحسم العسكري انعكاساته على إثيوبيا، إذ خلقت الحروب المفتوحة في ثلاث جبهات واقعاً اقتصادياً واجتماعياً مشوَّهاً في المركز والأقاليم.

ما أن أطلت السنوات الأولى من حقبة الثمانينات حتى بدأت الدول الداعمة، وبالذات الاتحاد السوفيتي، تتململ في ظروفها الداخلية الخاصة، وهي الظروف التي أنتجت فيما بعد نهج الغلاسنوست - العلانيَّة- ثم البيروسترويكا، ثم القفز الكامل خارج المدار التاريخي الذي ظلَّ يحوم حوله لما يناهز سبعة عقود زمنيَّة.

اقتضت تلك الانعطافة بالضرورة تقليص الدعم تدريجياً، إن لم تلاشيه وتهتك حبل السُرَّة الذي كانت تتغذى به أجنة الأطراف ومن بينها إثيوبيا.

من الناحية العمليَّة، كان لوقوع ثلاثة أسرى سوفيت في يد الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا في العام ١٩٨٨، أثرٌ كبير في تسارُع وتيرة التحوُّل، فبدأ المسئولون السوفيت يملأون المنابر الإعلاميَّة والدوليَّة السياسيَّة برغبتهم الحقيقيَّة في حلِّ النزاعات الإقليميَّة بالطرق السلميَّة، لا سيَّما النزاع الإثيوبي الإريتري،

وبدا ذلك كأنما عودة متأخرة إلى الطريق الصحيح، وبالفعل شرع في تقليص دعمه العسكري واللوجستي لإثيوبيا.

إن التقييم الشامل لتحرير إريتريا فيما بعد، لا بُدَ وأن يُؤخذ في سياقه توقف الدعم المادي العسكري السوفيتي كأحد الأسباب الهامة -غير المباشرة- التي أدّت إلى تحقيق النصر النهائي.

تبع ما سلف ذكره، تداعي حلف عدن الثلاثي، وذوبانه تدريجياً إلى أن قُبِرَ تماماً في متحف التاريخ. في اطار تلك التحوُّلات السريعة والمُدهشة، كانت الجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا قد طرحت قبل ذلك مشروعاً للاستفتاء حول القضيّة الإريتريَّة في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٠، واستند هذا المشروع -الذي يتكون من سبع نقاط- بشكل أساسي على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، يقوم بممارسته الشعب الإريتري، وتقع مسئوليّة تأمينه على عاتق المجتمع الدولي.

استناداً إلى هذا المشروع، كان قطار الحل السلمي قد انطلق مجدداً، وانفردت به هذه المرَّة الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا والحكومة الإثيوبيَّة، في اجتماعات متقطعة بلغت نحو عشرة لقاءات، تمّت كلها في العاصمة اليونانيّة "أثينا"، عدا اللقاء الأخير، إذ انتظم في اليمن الجنوبي "عدن" بدعوة من الحزب الاشتراكي، بعد أن خفّفت الحكومة من علاقاتها العسكريّة مع النظام الإثيوبي وأبقت على العلاقات السياسيّة.

واللافت للانتباه أن تلك اللقاءات العشرة بدأت بعد ثلاثة أشهر من فشل الحملة العسكرية الإثيوبيّة السادسة "النجم الأحمر"، وكان ذلك تحديداً في ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣ وحتى أبريل (نيسان) ١٩٨٥.

قبل عَقدِ تلك الاجتماعات، كانت الجبهة الشعبيَّة قد اشترطت علانيّة مداولاتها، على أن تُسجّل مضابطها وتُحفظ سراً، خشية أن تستغل جهود الحل السلمي لأغراض سياسيَّة أو دبلوماسيَّة، وذلك بحضور طرف ثالث كمراقب شريطة ألا يفرض رأيه على الطرفين أو أحدهما. على أن ممثلي النظام الإثيوبي رفضوا علانيتها، ودون مشاركة طرف ثالث، فقبلت الجبهة الشعبيّة ذلك. استمرَّت الجلسات سريّة وتركزت حول أسلوب العمل والمواضيع التي ينبغي أن تثار وأهدافها ومستوى اللقاءات.

رأس وفد الجبهة الشعبيَّة في جميع اللقاءات، السيد الأمين محمد سعيد وظلَّ تمثيله ثابتاً، في حين رأس الجانب الإثيوبي السيد تسفاي قبرسلاسي، بتغيير وتبديل مستمر لتمثيل الوفد من لقاءٍ لآخر.

استمرّت الأطروحات في تباينها على الدوام، فبينما استند وفد الجبهة على حق تقرير المصير عبر مشروع الاستفتاء الذي طرحه وسبق ذكره، كان الجانب

الإثيوبي يركز على مشروع الحُكم الذاتي الذي سبق وأن طرحه أيضاً، كأقصى شيء يمكن تقديمه، ولهذه جميعها لم تصل لنتيجة مرجوَّة، فأصدرت الجبهة الشعبيَّة بيانا في ١٩٨٥ يؤكد أن اللقاءات استنفدت أغراضها.

بعد ذلك، ظلت الأمور هامدة على صعيد جبهة لقاءات التفاوض السلمي، لكن الأوضاع في إثيوبيا كانت تزداد سوءً نتيجة الواقع المأساوي، الذي خلقته الحروب المفتوحة على ثلاث جبهات، كما ذكرنا سابقاً.

الطبيعة تجرب حلولها

نتيجة لتفاقُم الأوضاع الداخليَّة سوءً في إثيوبيا، بدأ الحديث همساً عن مجاعة محتملة ستشهدها البلاد، وفي هذا الصدد قال الرائد داويت ولدجرجيس - الذي سبق الإشارة إليه- عن تلك الفترة التي تولى فيها مسئوليَة مفوضيَة الإغاثة وإعادة التأهيل: «**عندما شرحت للكولونيل مانغستو بعد اجتماع الميزانية العامة في يوليو (تموز) ١٩٨٣ بأن الاستعدادات لمواجهة الأزمة تتطلب منا إعداد أموال إضافية، أجابني: عليك ألا تنسى أنك عضو لجنة مركزيَة وأن مسئولياتك الرئيسيَة هي العمل من أجل أهدافنا السياسيَة، ولا يجب أن تنهكك المآسي الإنسانيَة التي تبرز أثناء مرحلة الانتقال، إن المجاعة كانت موجودة في إثيوبيا لسنوات قبل استيلائنا على السُلطة، وقد ظلت الطبيعة تحافظ على توازنها عبر هذا الأسلوب، وما صعود تعداد سكان بلادنا إلى ٤٠ مليون نسمة، إلاّ لأننا لم نقم بتغيير هذا التوازن**».(٢)

من جهة، كانت هذه الإجابة تعني أن السُلطة قد تملكت قائلها بصورة مُطلقة، وأنه مُؤمن بأهدافه السياسية، بغضِ النظر عن كيفية تحقيقها، لكنها من جهة اخرى كانت تعني أن قائلها اختزن كما هائلاً من "النرجسيَّة" في دواخله، والذي تمور أيضا باحتقار شديد للبشر.

بالفعل، حافظت الطبيعة على توازنها، عبر ذلك الأسلوب المُجرّب كثيراً في التاريخ الاثيوبي، ففي نهاية فبراير (شباط) ١٩٨٤ كان المواطنون في مراكز توزيع الإغاثة والقرى المحيطة يموتون بمُعدّل عشرة الاف شخص في الأسبوع، وارتفع هذا المُعدّل في مايو (ايار) فوصل إلى ١٦- ١٧ ألفاً في الأسبوع.(٣)

بعد أن فرضت الطبيعة حلها المُجرّب، مات من مات وأُنقذ من أُنقذ بفعل تضافُر منظمات الإغاثة العالميَّة، أصدرت مفوضيَّة الإغاثة وإعادة التأهيل الإثيوبيَّة تقريرا سريا وضعته أمام "مانغستو" وقد أكد: «**أن ١,٢ مليون شخص هلكوا.. و٤٠٠ ألف شخص نزحوا إلى السُودان والصومال.. و٢,٥ مليون شخص نزحوا داخل مناطقهم في إثيوبيا**».(٤)

كذلك وضعت أمامه تقريراً اخر يشير إلى إحصاءات الحصيلة الكلية خلال عشر سنوات، أي حتى العام ١٩٨٥ (ولا يشمل إحصاء السنوات الست اللاحقة

حتى سقوطه في العام ١٩٩١)، وقد أكد هذا التقرير أنه: «**مات بسبب الحرب والجفاف ٢,٦ مليون.. هاجر من البلاد ٣ ملايين.. نزح ٦ ملايين داخل مناطقهم.. فقد ٥٠٠ ألف طفل أبويه.. أصيب ٤٠٠ ألف بعاهات دائمة**».(٥)

إحصاءات يقشعرُّ لها البدن، وما كان يُرجى أن تحرّك شعرة في رأس مانغستو هايلاماريام، بل على العكس من ذلك، فقد تمادى أكثر في السياسات التي نتجت عنها مثل تلك المآسي.

لم يكن "مانغستو" ينتظر الطبيعة وحدها لتقوم بحفظ التوازن البشري في إثيوبيا، فهو أساساً قد استخدم هذه الكثرة الديمُغرافية «**لإذابة العقيدة الإثيوبيَّة التقليديّة للجيوش الجماهيرية وخلطها مع الاعتقاد السوفيتي في التفوق العددي**» (٦)، ولهذا قام بحملات تجنيد إجبارية ضخمة «**وأصبح التدريب الأولي بعض مميِّزات الجيش الإثيوبي الذي بلغ تعداده آنذاك أكثر من ٤٠٠ ألف جندي، قصد من ورائه غزو الحدود شبراً شبرا، وقام جنرالات مانغستو بهجمات استخدموا فيها "أمواجاً بشرية"، لقد اعتقد مانغستو أن العامل الديمُغرافي لصالحه ما دام تعداد الإثيوبيين يبلغ أربعين مليونا، قياساً إلى ستة ملايين صومالي وثلاثة ملايين إريتري**».(٧)

إن المجاعة في التاريخ الإثيوبي - مثلما ذكرنا في فصل سابق- تعتبر إحدى آليّات السُلطة الحاكمة بمختلف هُويَّاتها السياسيّة، وما التعبير الذي ورد على لسان "مانغستو" ردا على المسئول الذي نبهه بضرورة أخذ إجراءات تحوطيّة تجاه مجاعة محتملة، إلاّ دليلا على ذلك الفهم، مع أن المجاعة في حياة كثير من شعوب العالم الثالث يمكن أن تكون عاملاً تحريضيا ضد السُلطة الحاكمة، ففي السُودان مثلاً حينما مرّت عليه ظروفٌ مماثلة أواخر سنوات المخلوع جعفر نميري، كان تأثيرها كبيرا على المجتمع، وما جعل المجاعة موضوعاً محسوسا للغاية في المجتمع السُوداني هو عدد الأطفال الصغار الذين يتجوّلون في المناطق السكنيّة يتكففون الطعام، وكان هذا صدمة كبيرة للناس، ولكنه كان عاملا مهماً في تعبئتهم أكثر من فعل مليون منشور.(٨)

وقد أمّن على ذلك ناشط آخر بقوله عن تلك الفترة: «**لقد أصبح التسول ظاهرة عامة، وقد شعر السودانيون أن العطاء الذي هو من صميم ثقافتهم يواجه تحدياً**».(٩) وكما هو معلوم، فقد لعب ذلك العامل الذي طرأ على المجتمع السُوداني ووصل حتى المركز، دوراً في تكامُل الظروف الموضوعيَّة التي قضت على حُكم جعفر نميري في العام ١٩٨٥.

تبقى إثيوبيا استثناءً في عدم استخدام شُعوبها -أو بالأحرى نُخبِهَا المستنيرة- ممارسات الطبيعة السالبة كفعلٍ تحريضي لتغيير الأوضاع إلى ما هو أفضل، والواقع أنه في غياب ذلك تعمل السُلطة والنخب المستنيرة والشعوب نفسها التي

تقع عليها مآسي الطبيعة على عدم الاكتراث، لكأنما هذا الذي يحدُث باستمرار هو شيء حتمي.

بالإحصاءات التي ورد ذكرها، ونتيجة لما فعلته الطبيعة، بدا أن المجتمع الإثيوبي في حاجة لإعادة ترتيب، فقد خلقت المجاعة واقعاً جديداً، (من المفارقات أن أحد الذين سلط الأضواء على تلك المجاعة للعالم الخارجي، هو المصور الكيني محمد أمين، وكان فيما بعد ضمن ١٢٥ ضحية من ضحايا الطائرة الإثيوبيَّة المختطفة، والتي سقطت في المحيط الهندي يوم ١٩٩٦/١١/٢٣ بالقرب من جُزُر القمر، وكانت في طريقها إلى ساحل العاج، ورفض المختطفون تزويدها بالوقود، ولم ينجُ من الركاب سوى ٥٣ شخصاً).

الجيش يكرِّر حلوله أيضاً

«لم تكن القوَّات المسلحة الإثيوبيَّة بأعدادها الضخمة بعيدة عن ذلك الواقع، لذا فقد انعكست تلك الأوضاع عليها وقللت من عزيمتها في حروبها المفتوحة على عدة جبهات: إريتريا، إقليم التيغراي، إقليم الأوغادين ومنطقة العفر، فبدأ التذمُّر يسود في أوساطها، الأمر الذي حدا بمانغستو هايلاماريام إلى إجراء تعديلات جذريّة في داخلها أوائل مايو (آيار) ١٩٨٩، كذلك ملحقاتها من أجهزة الدولة الأخرى، وخاصة جهاز الاستخبارات المعروف باسم "هزب دهننت"».(١٠) واستحدث مكانه هيئة جديدة، وحوَّل صلاحيات الإشراف على مهامها إلى اثنين من أبرز مناصريه، هُما: رئيس هيئة الأركان وقائد شُعبة العمليات، وأطلق عليها اسم "قيادة العمليات الوطنية"، ومن خلالها أخضع كافة تحرُّكات المُؤسَّسة العسكريَّة لقيادته وتوجيهاته المباشرة، ثم سافر بعدها في زيارة إلى ألمانيا الشرقيَّة في منتصف مايو (آيار) ١٩٨٩.

على الرغم من تلك الإجراءات والترتيبات الجديدة، حدث في غيابه ما لم يكن في الحُسبان، إذ قام كبار الضُبَّاط من رؤساء الوحدات العسكريَّة المختلفة بعقد اجتماع داخل مبنى وزارة الدفاع لتنفيذ مخطط انقلابي ضدَّه، وعقب الاجتماع - ومن داخل المبنى نفسه- قام وزير الدفاع اللواء هيلي جرجيس هبتي ماريام بقراءة البيان رقم واحد على الشعوب الإثيوبية، وقد حوى ستة نقاط، رأى المجتمعون أنها تمثل عصب أزمة السلطة في إثيوبيا:

- **أولاً:** وقف جميع الحروب والشروع فوراً في محادثات السلام.
- **ثانياً:** تشكيل حكومة تشارك فيها كل القوى الوطنيَّة المقاومة.
- **ثالثاً:** إلغاء الدستور لأنه لم تتم المُصادقة عليه بصورة ديمقراطيَّة من قبل كل الشعوب الإثيوبية.
- **رابعاً:** إغلاق المكتب المستحدث في وزارة الدفاع، لأنه قصد منه ألا تكون هناك قيادة مركزيَّة، والعمل على تشكيل هذه القيادة.
- **خامساً:** على المُؤسَّسة العسكريَّة الخضوع لأمر الشعب.

- **سادساً:** منح الشعب حرية التعبير والصحافة والتظاهُر.

بعد قراءة البيان، ظلَّ القادة العسكريون داخل المبنى، وأثناء وجودهم فيه، قامت قوّة تابعة لـ"مانغستو" تُعرَفُ بـ"اللواء الخاص" بمحاصرة المبنى وقطع الاتصالات عنه، ثمَّ شرعت في إطلاق وابل من الرصاص على من بداخله، فقتل على الفور وزير الدفاع اللواء هيلي جرجيس واثنان اخران، هُما: الجنرال أمها دستا والجنرال مرئيد نقوس، وأحبطت المحاولة تماماً في ١٩٨٩/٥/١٧.

كان "مانغستو" يتابع كل هذه التطوُّرات من على البُعد، وما أن أعلموه بنهايتها حتى قطع زيارته وعاد إلى أديس أبابا، وطالت الاعتقالات أكثر من ٢٥٠ ضابطاً من ذوي الرُتب العسكرية الكبيرة، وقام "مانغستو" بتنفيذ حُكم الإعدام الفوري في أكثر من عشرة منهم علناً، وثلاثين اخرين في وقتٍ لاحق.

كانت تلك المحاولة الأولى - واليتيمة- التي تعرَّض لها نظام "مانغستو" أثناء فترة حُكمه، وكان من الممكن أن تطيح به لولا الأخطاء التي ارتكبها الانقلابيون، ومنها بقاءهم في مكان واحد دون الانتشار في المواقع الحساسة والإستراتيجيّة وتأمينها، علاوة على عدم شروع الانقلابيين في إجراءات تنفيذيَّة متتالية تعمل على تفاعُل الشارع الإثيوبي معهم، هذا إذا لم يكُن عدم التفاعُل في الأصل ناتج من عدم قناعة الشارع الإثيوبي بما أقدموا عليه، باعتبارهم وجوها تمثّل النظام نفسه.

كان "مانغستو" في سنوات حُكمه قد تعرَّض لنحو تسع محاولات اغتيال، قام بتنفيذ بعضها كوادر من فدائيي جبهة التحرير الإريتريّة في العاصمة ومُدُن إثيوبية أخرى، وذلك بالتنسيق مع الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا، وكان كلما نجا من محاولة قام بالمزيد من اجراءات القمع والاعتقالات والقتل العشوائي، الذي يطول حتى أبرياء لا علاقة لهم بالحدث، وذلك وفق ما كشف عنه الكثيرون في المحاكمات التي عُقدت بعد سقوطه.

عنت المحاولة الانقلابيّة بالنسبة للمُراقبين للشأن الإثيوبي أن نظام "مانغستو" يمر بمنعطف حرج بعد تفاقُم أزماته الداخليّة، بيد أن ذلك دفع أطرافاً أبدت رغبة في الوساطة بينه وبين الثوّار الإريتريين، ورأت أن الفرصة مهيّأة لجلوس الجلاد والضحيّة في طاولة للتفاوض.

ضوء آخر النفق

من ضمن أولئك الذين رغبوا في لعب دور وسائطي كان الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وكان قد قام بزيارة إلى أديس أبابا في أبريل (نيسان) ١٩٨٩ قبل نحو اقل من شهرين من المحاولة الانقلابيّة، والتقى المسئولين الإثيوبيين وطرح عليهم مشروع لقاء مع الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، فوجد قبولا أوليا، ولم يكن ذلك القبول رضائيا، إذ ان الأزمات الداخلية التي ذكرناها لم تضع خيارا اخر أمام

المسئولين الإثيوبيين، وعلى حدّ تعبير كارتر نفسه آنذاك: «**كانت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ**».

وبعد المحاولة الانقلابيّة التي "زادت الطين بله"، تحرّك كارتر وطرح الموضوع أيضاً على الجبهة الشعبيّة التي قبلته، وكانت وقتئذٍ في وضع عسكري متقدّم، وكذلك في وضع سياسي مطمئن، وهذا يتضح من خلال "مذكرة حسن النوايا"(١١) التي طرحتها قبل بدء المحادثات.. عُقدت المحادثات في الفترة من ٧- ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩ في أطلانطا بولاية جورجيا الأمريكيّة.

لم يتم التوصُّل في البداية إلى أي رأي مُوحَّد بشأن مذكرة "حسن النوايا" التي رفضها الجانب الإثيوبي، وبعد لأيٍ، أبدى وفد الجبهة الشعبيّة مرونة إزاءها، وكان برئاسة الأمين محمد سعيد وعضويّة السادة هايلي ولدي تنسائي، محمود أحمد محمود "شريفو"، أحمد حاج علي، ميكائيل قبرنقوس، سمري رؤسوم ويماني قبرميسكل، في حين رأس الجانب الإثيوبي الدكتور أشاقري يقلطو وعضوية السادة بليلين ماندفرو، طيبو بقلي، مرئد بقلي وفسيها ينمر. لتهيئة أجواء الحوار، نجح الطرف الوسيط - وهو الرئيس الأسبق جيمي كارتر- في وضع ثلاث نقاط أساسيَّة مثلت مدخلا للبدء في عملية السلام، وقد وافق عليها الطرفان:

- أن يبدأ التفاوض بدون شروط مُسبقة.
- بمشاركة ثلاثة أطراف كمراقبين.
- تكون المباحثات علنية.

من مواقف الجبهة الشعبيَّة السابقة، بدا أن النقاط الثلاث أقرب إلى تصوُّراتها ووجهة نظرها، كما أن قبول الطرف الإثيوبي بها بصفة عامة، والنقطة الثالثة بصفة خاصة، تؤكد تماماً عمق الأزمة التي كان يمر بها آنذاك.

بناءً على ذلك، تواصلت المحادثات بصورة هادئة إلى أن تمَّ التوصُّل في نهايتها إلى اتفاق حول تسع نقاط إجرائيَّة، وتركت ثلاث نقاط أساسيّة على أن تُبحَث في جولة ثانية، اتفق على عقدها في العاصمة الكينية "نيروبي" في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩.

كانت تلك هي المرَّة الأولى في إطار الحلول السلميَّة التي تبدو فيها نقطة ضوء في آخر النفق، ونتيجة لتراكُمات عدم الثقة ما كان لأحد أن يراهن على أن يبقى ذلك الضوء متوهِّجاً، ولا إلى أي مدى يمكن أن يمضي الطرفان في هذا الطريق، خاصة أن لكُلِّ طرف منطلقاته الذاتيَّة المرهونة بظروف تقع أحياناً خارج دائرة سيطرته.

تمَّت الجولة الثانية من المحادثات في العاصمة الكينيَّة نيروبي في الفترة من ٢٠ - ٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، وقد زاد توهُّج نقطة الضوء عندما اتفق الطرفان على النقاط الثلاث الأساسيَّة المتبقية التي أُرجِئَت في الجولة الأولي، وهي

مسألة الرئاسة والسكرتارية والمراقبين، إذ تمّت الموافقة على أن يكون هناك رئيسان مشتركان في المفاوضات الرسميَّة، واختير الرئيسان جيمي كارتر وجوليوس نيريري، أما المراقبون فتمَّ الاتفاق على سبعة، على أن يختار كل طرف اثنين دون قيد أو تحفظات تصدُر من الطرف الآخر، ويدعى ثلاثة من بلدان المقر بالاتفاق المتبادل، علاوة على ذلك يدَّعي الآخرون باتفاق الطرفين.

وفقاً لهذا التوافق، قام الطرفان باختيار هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة وزيمبابوي والسنغال وتنزانيا والسُّودان وكينيا، أما أمانة السكرتاريَّة فقد أوكلت للرئيسين المشتركين، على أن يقوم أعضاؤها بتقديم الخدمات الفنيَّة والإداريَّة والتقنيَّة المساعدة.

لم يجر كل شيء بهذا التناسُق السلس الذي أوردناه، فالمفاوضات كانت صعبة للغاية، تخللتها مطبَّات كادت تعصف بها خاصة في اختيار المراقبين، إذ كانت الجبهة الشعبيَّة تميل إلى حشد أكبر عدد من دول العالم والمنظمات القاريَّة والإقليميّة والدوليّة كمراقبين، في حين أبدى الجانب الإثيوبي رفضاً بدعوى أنه سيخلق مشاكل فنية وإدارية وتعقيدات بيروقراطية، وبتدخل الوسيط استقرَّ الأمر على سبع مراقبين، وقلصت الجبهة الشعبيَّة رغبتها في اختيار هيئة الأمم المتحدة ضمن هذه المجموعة، لكن هذه الرغبة قوبلت أيضاً بوضع العراقيل والإيحاء بأن الهيئة الأمميَّة لن تستطيع المشاركة، وقد أبدى الجانب الإثيوبي ممانعته في ذلك خشية أن يؤدي إشراكها إلى تدويل القضية، ومع هذا تمسَّكت الجبهة الشعبيَّة بهذا الشرط، وعندما وصلت الأمور إلى هذا التبايُن الحاد، لجأ راعي المفاوضات "جيمي كارتر" إلى حيلة ظنها ستوفر مخرجاً يجنب الوساطة شبح الانهيار.

ففي منتصف المحادثات، وتحديداً في يوم السبت ١٩٨٩/١١/٢٥، قدّم الرئيس كارتر وثيقةً قال إنها أرسلت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وفحواها أن المنظمة الدولية لا تتدخَّل إلاَّ في قضيَّة تضم عضوين منضويين تحت مظلتها، وأن الظروف الاستثنائية الخاصة التي تسمح بالتدخُّل هي تلك التي تأتي فيها توجيهات مباشرة للمنظمة من قبل الجمعية العامَّة أو مجلس الأمن.

ولما كان يوم الأحد عطلة رسميَّة في كينيا، اتفق على مواصلة الجلسات في اليوم الذي يليه، وفي هذا اليوم الفاصل وردت معلومات لوفد الجبهة -بعد اتصالات أجراها- تؤكد أن الأمم المتحدة لم تصدر هذه الوثيقة، وقال المسئولون فيها أن الرئيس كارتر سبق له الاتصال هاتفياً بالأمين العام يوم الجمعة ١٩٨٩/١١/٢٤، وأوضح له الأخير أن الأمم المتحدة يمكن أن تشارك كمراقب بناءً على رغبة واستعداد الطرفين، ونفوا في الوقت نفسه أن يكون قد صدر منه عكس ذلك، إضافة إلى أنه لم تحرر أصلاً وثيقة في هذا الخصوص.. وعليه فقد تأكدت الجبهة الشعبية بأن كارتر تورُّط في موضوع لا أخلاقي، وقد اتضح لها أيضاً أنه قد فعل ذلك بعد زيارة سريعة قام بها يوم الجمعة إلى أديس أبابا، والعودة

بعد عدة ساعات، مما يدُل على أن هناك جهات أخرى متواطئة معه في هذا الموضوع.

عندما تواصلت الجلسات يوم الاثنين ١٩٨٩/١١/٢٧، قام الوفد الإريتري بكشف تلك المعلومات الخطيرة، واحتد رئيسه وانفجر غاضباً في وجه الرئيس كارتر ووصفه بالكاذب، وأردفها بملحقاتٍ توضح خيبة أملهم فيه، وإزاء هول المفاجأة لم يستطع كارتر تبرير تصرُّفه..

كان كارتر قد لجأ إلى ذلك لعدَّة أسباب بمنطلقات أنانيَّة للغاية، إذ أراد احتكار المسألة لنفسه ولعب دور رائد فيها، على غرار ما حَدَثَ في "كامب ديفيد" إبان رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا المنظور فقد رأى أن مشاركة الأمم المتحدة قد تهمّش دوره الذي ارتجاه، مثلما أنه أبدى تمنُّعاً في الرئاسة المشتركة مع "نيريري"، وكان ضمنياً يحبّذ أن يكون نائباً له، وإن لم يسفر عن ذلك.. ولربَّما أنه لجأ كذلك لتلك الحيلة إرضاءً للوفد الإثيوبي الذي كان يهدد باستمرارٍ في المقاطعة إذا ما اشتركت الأمم المتحدة، إلى جانب أن التصرُّف لا يخلو من الانحياز الغريزي لإثيوبيا الحليف التاريخي، رغم الاختلاف الأيديولوجي، وفي نفس الوقت يستهين بقُدرات الجبهة الشعبيَّة كفصيلٍ منهمك في قضيَّته عسكرياً، وبقدراتٍ سياسيَّة متواضعة لا يتوقع أن تصل إلى حدّ تمتعه بشبكة علاقات دوليَّة تصل إلى أعلى هيئة أمميَّة.

لقد كان حدث التزوير خطيراً وكبيراً بالنسبة لشخصية دولية في حجم الرئيس الأمريكي الأسبق، ولم تشأ الجبهة الشعبية استثمارها كدعاية قاتلة ضده، فإن ذلك إن تمَّ في مجتمع له معايير صارمة في مسألتي الصدق والكذب كالمجتمع الأمريكي، وخاصة بالنسبة للذين يتولون مسئوليات عامة فيه، كان يمكن أن يطمس الماضي السياسي تماماً للرئيس كارتر.

لم تفعل الجبهة الشعبيَّة ذلك لأنه - فيما بدا- ليس لديها قضيَّة خاصَّة أو ثأرية مع الرئيس كارتر، وأنها في ذلك الوقت كانت في حاجة لكسب أصدقاء جُدُد لقضيّتها، وإن لم يتوفر ذلك بالكاد، فتحييدهم على الأقل.. ولهذا اكتفت بالفضح المحدود، وكانت لهذه المحدودية تأثيرها بعدئذٍ في تمرير الجبهة الشعبية رغبتها، فقد تسنى لها اختيار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كمراقبين، بينما اختار الوفد الإثيوبي زيمبابوي والسنغال. واتفق الاثنان معاً على أن يكون بقية المراقبين هما تنزانيا وكينيا.

مثّل اختيار الجبهة الشعبيَّة للأمم المتحدة بصورة غير مباشرة "إنصافاً تاريخياً" للقضيَّة الإريتريَّة، فهي بـهذا الاختيار أرجعت الكرة مجدداً - بعد أكثر من رُبع قرن- إلى مربَّع الأمم المتحدة، وهو نفس المربَّع الذي كان شاهداً على

انتهاك الإمبراطور هيلاسلاسي - من جانب واحد- للقرار الفيدرالي في العام ١٩٦٢ مع إريتريا.

كما أن اختيار منظمة الوحدة الأفريقيّة كان بمثابة إسدال الستار على المخاوف التي كانت تثيرها إثيوبيا باستمرار، والتي بموجبها حرّمت على المنظمة مناقشة القضيّة الإريتريّة باعتبارها قضيّة داخليّة، وجعلت إثيوبيا ميثاق المنظمة هراوة ترفعها في وجه أي دولة تنوي الخوض في هذه المسألة، واستندت في ذلك إلى ميثاق المنظمة الذي ينص على عدم التدخُّل، وينُصُّ أيضاً على احترام الحدود الاستعمارية الموروثة. وقد ساعد إثيوبيا في الترويج لهذه المزاعم التي لا تنطبق على الحالة الإريتريّة، وجود مقر المنظمة الأفريقيّة في عاصمتها أديس ابابا.

بالتوقيع على اتفاق نيروبي، توهّج ضوء اخر النفق، وعند مناقشة موعد الجولة التالية، طلبت الجبهة الشعبيّة إعطائها مهلة زمنيّة تتراوح ما بين ٣-٤ أشهر، وذكرت أن لها مهام تنظيميّة تريد إنجازها تستدعي هذه الفترة، وقد عنت بذلك التجهيز لاجتماع اللجنة المركزيّة الرابع. غير أن الجولة المرتقبة طال أمدها لأكثر مما طلبت الجبهة الشعبيّة، لكن آليّة التفاوض المباشر نشطت في جبهة أخرى.

سَرَيان حُمّى التفاوُض

قامت حكومة الجمهوريّة اليمنيّة بمبادرة دعت بموجبها أربعة فصائل من جبهة التحرير والحكومة الإثيوبيّة إلى لقاء في عاصمتها صنعاء.. اجتمع الطرفان يوم ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٩٠، واعتبرت تلك المفاوضات امتداداً للقاء تمهيدي جرى بين هذه الفصائل والطرف الإثيوبي في الخرطوم في مارس (آذار) ١٩٨٩، أي قبل المفاوضات التي جرت بين الجبهة الشعبيّة والحكومة الإثيوبيّة في أطلانطا.

تأخرت مفاوضات صنعاء عند بدايتها ليوم كامل، وذلك نسبة لأن الوفد الإثيوبي كان يضم خمسة عناصر إريتريّة من الموالين للنظام (جماعة المنخفضات التي تطالب بحُكمٍ ذاتي)، وطالبت الفصائل الإريتريّة بانسحابهم وإلاّ ستغادر طاولة المفاوضات. قام الوسيط اليمني بمساعٍ توفيقيّة قدّم فيها مبادرة تقضي بتقليص كلا الوفدين، إذ أن الفصائل نفسها كانَ كل منها يضم أكثر من خمسة أعضاء في وفده.

نجح الاقتراح اليمني، فانسحب الإريتريون من الوفد الإثيوبي، باستثناء مترجم اقتضته ظروف التفاوض الذي جري باللغتين العربية والأمهريّة، واقتصر تمثيل الوفد الإريتري على رؤساء الفصائل، وهُم السادة عُمَر البرج (التنظيم الموحد)، أحمد ناصر (المجلس الثوري)، عبدالله إدريس (المجلس الثوري)،

وعبدالقادر جيلاني (المجلس الوطني).. وكان الوفد الإثيوبي برئاسة شوان دان بلطي عضو المكتب السياسي لحزب العُمَّال الحاكم.

أوضحت المداولات أن التبايُن حاد بين الطرفين، ففيما أصرَّ الجانب الإريتري على إجرائها دون شروط مُسبقة، استند الجانب الإثيوبي على الأجندة التي أقرَّها البرلمان واللجنة المركزية لحزب العُمَّال كمشروع للحل السلمي، كذلك أصر الوفد الإريتري على حضور مراقبين إقليميين ودوليين من الجامعة العربيَّة ومنظمة الوحدة الأفريقيَّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمان الأوربي وإشراف الأمم المتحدة.. فطلب الوفد الإثيوبي تأجيل هذا البند حتى عودته إلى حكومته للتشاور ليستقيم الحوار.

لم تكن تلك سوى ذريعة، إذ أن الحكومة الإثيوبية هَدفت من وراء التفاوض المُجزَأ إلى تعميق الهُوّة بين الفصائل والجبهة الشعبيَّة، وقد دلل على ذلك تصريح نسبه راديو صنعاء إلى رئيس الوفد الإثيوبي في ختام المحادثات قال فيه: «**إن عدم حضور جميع القوى الإريترية لن يمكن من وضع أساس لتحقيق سلام دائم**».. وبرَّر مسئول في جبهة التحرير عدم مشاركة الجبهة الشعبية لوكالة الأنباء الفرنسية في تصريح له من الكويت يوم ١٩٩٠/٤/٦ - أي أثناء المحادثات- بقوله: «**إن الجبهة الشعبية تريد أن تفاوض الحكومة الإثيوبية وحدها**».

كانت الحكومة الإثيوبية تردِّد باستمرار عدم جدوى التفاوُض مع الفصائل الإريتريَّة بدعوى أنها غير مُوحَّدة، وكانت بذلك تريد إحراج الثورة الإريتريَّة أمام الرأي العام الدولي، وكذا الإثيوبي.

من جهة أخرى، كانت حرب البيانات تزداد ضراوةً بين الفصائل الإريتريَّة عقب انتهاء أي جولة تفاوض مع الحكومة الإثيوبيَّة، وكأنما كانت الحكومة الإثيوبية قد أدركت بأن جلوسها إلى طاولة المفاوضات مع هذا الطرف أو ذاك، يعمل على إيقاظ "الفتنة" النائمة.

كان لقاء صنعاء باهتاً، وانتهى مثلما بدأ.. تخلله حوارٌ متوتر يُدرك كل طرف مسبقاً أنه لن يؤدي إلى نتيجة منطقيَّة.. كان أشبه بجولة في العلاقات العامة، على الرغم من بعض الفائدة التي جنتها فصائل الثورة الإريتريَّة، والممثلة في كسر صلف الحكومة الإثيوبيَّة، التي جعلت من الجلوس معها على طاولة المفاوضات حلماً لا تناله الثورة الإريتريَّة إلاّ في المنام.

في أعقاب انتهاء المفاوضات، سلطت وسائل الإعلام الأضواء على حدث أثار الاهتمام وطغى على الجولة الفاشلة، إذ قام موسى بخيت - وهو أحد العناصر الإريتريَّة الخمسة التي حضرت ضمن الوفد الإثيوبي، وكان يعمل في نفس الوقت سكرتيراً لحزب العمال الإثيوبي "الإيسيا" في مديرية سنحيت في إريتريا - بطلب اللجوء السياسي ولم يعُد مع رفاقه الذين رجعوا بخفي حنين، ليس من الجولة

الفاشلة وحدها، وإنما لتهميشهم أيضاً.. كذلك رجعوا و"خيانة" أحد رفاقهم تتبُّعهم، وهو الذي قد ولغ في الخيانة أصلاً بخلعه ثوبه الوطني، وارتدائه الثوب الإثيوبي المغتصب لبلده.

توابع المفاوضات

كنا قد ذكرنا أن الوضع قد تجمَّد لعدَّة أشهر على صعيد جبهة التفاوض بين الجبهة الشعبيَّة والحكومة الإثيوبيَّة بعد لقاء نيروبي، لكنه تحرَّك مجدَّداً على هامش زيارة قام بها السيد أسياس أفورقي، الأمين العام إلى واشنطن، فرتبت الإدارة الأمريكية لقاءَ استكشافياً بين الطرفين في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٠، وذلك في إطار المساعي الهادفة إلى تهيئة الأجواء لعقد محادثات السلام، وإحياء لمبادرة كارتر التي أوحى طول الفترة الزمنية الماضية بأنها وصلت إلى طريق مسدود.

ترأس وفد الجبهة السيد علي سيد عبدالله، عضو المكتب السياسي ومسئول العلاقات الخارجيَّة، ورأس الوفد الإثيوبي السيد تسفاي دينقا وزير الخارجيَّة ونائب رئيس الوزراء، ورعاها السيد هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقيَّة.

كان اللقاء فعلاً لقاء استكشافياً لم يُسفر عن شيء يذكر، لكن اللافت فيه أن توابع التفاوُض انتقلت إلى أروقة الإدارة الرسميَّة، الأمر الذي لا يتوفر في الجهود التي رعاها الرئيس السابق جيم كارتر، وإن لم تكن بعيدة عنها.

قامت الإدارة الأمريكيَّة مرّة أخرى بجمع الطرفين في واشنطن في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٩١، وفيه تمّ التوغُّل إلى لُب القضايا، إذ تقدَّمت الجبهة الشعبيَّة بمشروع للسلام، صادَق عليه الاجتماع الرابع للجنتها المركزيَّة، وتلخص في أربع نقاط أساسيَّة:

١- تحقيق رغبة الشعب الإرتري باستفتاء لتقرير مصيره تشرف عليه الأمم المتحدة بصورة مباشرة.
٢- لحين تحقيق ذلك، تضع الأمم المتحدة قوة حفظ سلام دولية في إريتريا وتقيم إدارة للمرحلة الانتقالية.
٣- جلاء جيش الاحتلال الأثيوبي قبل إجراء الاستفتاء ،على أن يتم ذلك بعد أن تكمل قوات حفظ السلام الدولية مهامها مباشرةً.
٤- تقديم ضمانات لإجراء المحادثات التالية تحت المظلة القانونية للأمم المتحدة.

في مقابل ذلك، طرح الطرف الإثيوبي مشروع الحُكم الذاتي القديم، الذي سبق وأن طرحه في العام ١٩٧٦، بعد تقويمه بالمشروع الذي أصدره البرلمان الإثيوبي "الشينقوا" (١٢) في العام ١٩٧٨، ليُصبح مشروعاً خاصاً بحُكم ذاتي في المنخفضات والمرتفعات الإريتريَّة بعد اقتطاع إقليم "دانكاليا" (في الجنوب).

اعتبرت الجبهة الشعبيَّة هذا الطرح يمثل إعادة إنتاج الأزمة، بينما كان عصياً على الجانب الإثيوبي أن يقبل أطروحات الجبهة الشعبية التي كانت تعني تصفية وجوده بأسلوب سلمي وبرقابة دوليَّة، وبالتالي انفضَّ الاجتماع دون الاتفاق على جولة أخرى.

كان موقف الإدارة الأمريكيَّة يحاصره هدفان، فهي من جهة تؤمن إيماناً مطلقاً بضرورة الحفاظ على وحدة إثيوبيا وتخشى أن يؤدِّي استقلال إريتريا إلى تغيير في هذه المعادلة، ومن جهة أخرى فهي تطمح إلى أن تتوصَّل الجبهة الشعبيَّة مع الحكومة إلى شيء أدني من ذلك، وتلك "فهلوة" تفاوضيَّة لا يستطيع أن يقدم عليها إلاَّ من أجاد اللعب بالبيضة والحجر، وهذا ما يعوز الإدارة الأمريكيَّة في الشأن الإريتري- الإثيوبي تحديداً.

على صعيد آخر، لم تقُم الحكومة الإثيوبية بإجراء أي حوار أو تفاوُضٍ مع التنظيمات الإثيوبية المعارضة، بدعوى عدم الاعتراف بها، على الرغم من تعدد لقاءاتها مع التنظيمات الإريتريَّة، ومثَّل ذلك التناقُض قمَّة الازدواجيَّة في السلوك السياسي المرتبك، ففي الوقت الذي تزعم فيه أن القضيَّة الإريتريَّة هي مسألة إثيوبية داخليَّة، تقوم بالجلوس مع الفصائل الإريتريَّة وتُفاوِضَها، وترفض من جهة أخرى الحوار مع التنظيمات الإثيوبيَّة المعارضة، لأن النقيض يعني الاعتراف بها.

ساعد في تعنُّت الموقف الإثيوبي تجاه التنظيمات المعارضة، أن الإدارة الأمريكيَّة تشاطرها المخاوف ذاتها، ولم تكن مقتنعة بأي منها، لا سيَّما الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي التي أصبحت آنذاك رقماً مهماً بالنسبة لسائر التنظيمات الأخرى، وذلك نسبة للتوجُّه الماركسي المتطرِّف الذي تبنته، والتي لم تتورَّع من خلاله عن توجيه أقسى أشكال النقد للإدارة الأمريكية وفق ما هو ثابت في أدبياتها.

ظلت جسور التواصُل محطمة بين الطرفين لفترة طويلة، ولم تُقْدِم الإدارة الأمريكية على الاتصال أو الاستماع إلى وجهة نظر التنظيمات الإثيوبيَّة إلاَّ حينما بدأت مُؤشِّرات قويَّة تلوح في الأفق وتشير إلى قرب أفول نظام "مانغستو".

بينما اعتبر البعض أن: «**المجال الوحيد الذي لاقت فيه جهود دبلوماسيَّة الوساطة نجاحاً في ظِلِّ نظام مانغستو، كان في الجانب الإنساني، ففي عام ١٩٩٠ اتفقت الحكومة الإثيوبيَّة وحركات التحرير على إيجاد معابر آمنة لوصول المساعدات الإنسانية**».(١٣)

وفي سياق الوضع الإثيوبي الداخلي أيضاً، «**ففي أوائل العام ١٩٩١ قامت مجموعة مكوَّنة من ١٤ إثيوبياً، عُرفت باللجنة المُؤقتة للسلام والتنمية Ad Hoc Committee بالاتصال بمعظم الأطراف المسلحة وغير المسلحة في مبادرة غير رسمية، وتوصَّلت معهم إلى اتفاقٍ لعقد لقاء مصالحة في سويسرا، ولكن قبل انعقاده بأيام طلب، هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجيَّة من اللجنة**

تأجيل الاجتماع، بسبب مساعٍ تجريها الولايات المتحدة الأمريكية لانتقال السُلطة سلميا».(١٤)

بعد لقاءات واشنطن الاستكشافيَّة، كانت الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا قد وسعت من نطاق عملياتها العسكريَّة، وقد أوجد تحرير مدينة مُصَوَّع وساحلها المُطِل على البحر الأحمر في فبراير (شباط) ١٩٩٠ واقعاً جديدا على الأرض، وقد بسطت سيطرتها على معظم الأراضي الإريتريَّة وأصبحت العاصمة أسمرا وما جاورها من مناطق في المرتفعات هدفاً في متناول اليد، فأصبح الرهان عليها كبيراً.

بالنظر لهذه التطوُّرات، مقروناً مع الضعف الكامل الذي اعترى نظام "مانغستو" أصبحت الجبهة الشعبيَّة تنظر للمفاوضات من زاوية "الترف السياسي" ولا تجد حرجاً في تعاطيه بمزاجها الخاص.

احتفائيَّة العشاء الأخير

في غضون ذلك، دعا هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية الطرفين إلى مواصلة المفاوضات في العاصمة البريطانية "لندن".

كانت دعوة الإدارة الأمريكيَّة لهذا اللقاء منطلقة من استشعارها خطورة الوضع المتدهور في إثيوبيا، وقد أقدمت عليه وما زالت تمني النفس بالنقيضين: **«حتميَّة الحفاظ على الكيان الإثيوبي من الانهيار والتفتت وإيجاد صيغة تحقق جزءً من تطلعات الثوار الإريتريين».**

كان اللقاء مقدَراً أن يكون يوم١٩٩١/٥/٢٠، إلاّ أن الكولونيل مانغستو هايلاماريام كان قد قرأ الواقع جيّداً، ورأى أن أي خطوة يمكن أن يُقدِم عليها، لن تكون إلاّ من قُبيْلَ اللعب في الوقت الضائع، فجمع أعضاء البرلمان "الشينقوا" وخطب فيهم خُطبة الوداع، ونصَّب خلفه الجنرال تسفاي قبركيدان - وزير الدفاع وحاكم إريتريا سابقاً- ثم جمع ما تسنَّى له أن يجمعه على عجل، واستقلّ طائرته الخاصَّة في رحلة اللاعودة، وطلب من طاقمها ــا لذين كانوا لا يعرفون وجهته- أن يتوجَّهوا إلى زيمبابوي، حيث طلب اللجوء السياسي وما زال يعيش هناك.

بعد ظُهر نفس اليوم، أصدر مجلس الدولة الإثيوبي بياناً أعلن فيه تنحِّي "مانغستو" عن السلطة وهروبه إلى خارج البلاد، ودعا البيان **«كافة أعضاء الجيش وجهاز الاستخبارات "الدهنت" وأعضاء الحزب "الاسيبا" لتصعيد أنشطتها أكثر من أي وقت مضى، وبهمة وجهد عاليين».**

كان ذلك بياناً مكابراً، كشف عن أن النظام رغم هُروب رأسه أصبح كل همِّه المحافظة على السُلطة وتقويتها، وهي إجراءاتٍ لو كانت مُمكنة، لما توانى "مانغستو" نفسه في تطبيقها، حتى ولو على جثة آخر مواطن إثيوبي.

جاء رد الفعل سريعاً في اليوم التالي، ١٩٩١/٥/٢١، من الجبهة الشعبيَّة في بيان أكدت فيه أن: «**إزاحة مانغستو عن السُلطة لا يمثل حلاً لقضيَّة حق تقرير المصير للشعب الإريتري والمسألة الديمقراطية في إثيوبيا، بل يمكن أن يُشكِّل أرضيَّة صالحة لوقف الحرب**».. كذلك انتهجت التنظيمات الإريتريَّة الأخرى ذات النهج.

أصبحت أجهزة الدولة وآليات السُلطة في إثيوبيا أشبه بالجُزُر المُتقطعة في مياه محيط مضطرب، وخاصة الجيوش التي كانت تحارب في الجبهات الثلاث، حيث وجدت نفسها في مأزق يستلزم أن تبحث فيه خلاصها دون انتظار قرارات تملى عليها من أديس أبابا، وتبعاً لذلك بدأ قادة الجيش الثاني لمرابط في إريتريا بث رسائل مستمرَّة عبر إذاعة أسمرا، موجّهة إلى الجبهة الشعبيَّة تحثها على التفاوُض حول الأوضاع بعد المستجدَّات التي خلفها هروب "مانغستو".. كانت الرسائل تدُلُّ على وضعٍ بائس، وهي آخر سهم تبقى في كنانة القائمين على أمر الجيش الثاني.

أثناء ذلك، كانت الجبهة الشعبيَّة قد استولت على مدينة "دقمحري"، وهي آخر معقل قبل العاصمة أسمرا، وتبعد عنها حوالي ٤٠ كيلومتر جنوباً، وعززت الزحف نحو الهدف الأخير، وبدا كأنما هذه الانتصارات قد وقرت أذنيها تماما عن سماع رسائل الرجاء التي كانت تحلق في الفضاء على مدى ثلاثة أيام متواصلة، ظلت ترتطم بالجبال المحيطة بأسمرا، وترتد صدىً على الذين يبُثُّونها، مِمّا اضطرَّ الجنرال حسين أحمد، قائد الجيش أن يتحدَّث بنفسه عبر الإذاعة يوم ١٩٩١/٥/٢٤، وطلب السماح لما تبقى من قوّاته في الخروج بسلام، فيمَّم الجزء الأكبر منها وجهه شطر الحدود السودانيَّة، فقامت قوّات الجبهة الشعبيَّة بتعقبهم دون الاشتباك معهم، بعضُهُم قضى نحبه في الطريق جرَّاء الإرهاق والجُوع والعطش، وبعضهم آثر الانتحار على نسق "الهاريكاري" اليابانية حفاظاً على ما تبقى من كرامته العسكريَّة، ومَن وصل إلى الحدود تسلمته القوات المسلحة السودانيَّة.. أما الجنرال حسين، فبعد أن وجَّه الرسالة الأخيرة، امتطى ومن معه الطائرات التي كانت تقف لمهمَّة أخرى -غير الهروب- في مطار أسمرا.

مشاهد دراميَّة تجمَّعت فيها كل عناصر الإثارة بسيناريو يصعُب على المرء تصديق وقائعه، لا سيما الإريتريون - مواطنين وثوار- الذين كان يجري ذلك أمام أعينهم، وهي ذات العيون التي امتلأت دماً وحزناً ودموعا على مدى مسيرة أكثر من ثلاثين عاماً في الطريق الصعب..

أثناء تلك التطوُرات، كان السيد "أسياس أفورقي" يتابع الأوضاع في الخرطوم بعدما أرجأ ذهابه إلى لندن، وبالمشهد الأخير لم يكن ثمَّة داعٍ لمزيد من الانتظار، فغادر حيث عُقدت الجلسة "اليتيمة" في لندن بحضور السيد هيرمان كوهين، ومن الجانب الإثيوبي كان السيد برهاني دينقا عضو مجلس الدولة.

لم تستمر المحادثات طويلاً، إذ استغرقت بضع ساعات على إثر اقتناع الوسيط نفسه بأنه ليس هناك ما ينبغي التفاوُض حوله، فأخبر الوفد الإثيوبي أن بإمكانهم قبول عرضه بمنحهم حق اللجوء السياسي إن شاءوا، ولا أحد يزعم بأن ذلك خيار يمكن أن يرفض في مثل تلك الظروف، فأصبح هذا الوفد استثناءً مما تعرَّض له الاخرين في أديس أبابا.

لم يكن ما حدث في الضفة الأخرى أقلَّ إثارة مِمّا حدث في أسمرا، فقد كانت الجيوش تزحف على العاصمة أديس أبابا من عدة جهات، وكان من بينها قوَّات "للجبهة الشعبيّة لتحرير إريتريا" تتحرَّك متضامنة مع قوَّاتِ "الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي"، ومجموعات صغيرة من الفصائل التي كوّنت معها "الجبهة الديمقراطية لشُعُوب إثيوبيا"، كذلك كانت هناك قوَّات للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا قادمة من الحدود الغربيّة الإثيوبيّة بعد أن شاركت مع قوّات من لحكومة السودانية في استعادة مدينتي الكُرمُك وقيسان (جنوب النيل الأزرق) من قوَّات الحركة الشعبيّة لتحرير السُّودان (جون قرنق).

عندما أصبح الدخول إلى أديس أبابا وشيكاً، طلبت الإدارة الأمريكيَّة من قادة الجبهات التريث لبعض الوقت قبل اقتحامها، وقد هدفت الإدارة الأمريكيَّة من وراء ذلك إلى إمكانية تحقيق غرضين: **الأول**، أنها كانت تدرس خيار تدخُّل محدود يمنع انهيار الدولة الإثيوبيّة وتفتيتها، ويثبت اليقين في الصيغة السياسيَّة المطروحة لمستقبل الحكم.. أما **الثاني**، فقد كانت تنسّق مع إسرائيل لترتيب أوضاع ما بين ٤-٥ آلاف من يهود الفلاشا الإثيوبيين، لترحيلهم جوا إلى مطار بن غوريون في تلّ أبيب بإسرائيل.

لكن الجبهتين ارتابتا من الطلب الأمريكي، الذي لم يُفصِح عن هذه الأهداف بوضوح، فقرّرتا تجاهُله، وتقدّمت كوادرهُما نحو العاصمة، فسيطرت عليها بسهولة ويُسر في ١٩٩١/٥/٢٨ دون إراقة دماء تُذكر، الأمر الذي أدّى إلى تلاشي المخاوف الأمريكيَّة.

أما قادة النظام، فقد آثر الرئيس الذي نصَّبه "مانغستو" بدلاً عنه، وهو الكولونيل تسفاي قبر كيدان، ومعه السيد برهان بايي سكرتير مجلس الدولة ومسئول العلاقات الخارجيَّة، اللجوء إلى السفارة الإيطاليَّة والاحتماء بها، وظلا يعيشان بداخلها إلى الآن، وبعض المسئولين فرَّ بجلده هارباً نحو الحدود، وآخرون فضَّلوا انتظار قدرهم إلى أن تمَّ اعتقالهم.

لم يكن انهيار الجيش الإثيوبي بهذا الاختزال الذي أوردناه، ذلك أنه كان يُعَدُّ من أقوى الجيوش الأفريقيَّة على الإطلاق من ناحية التدريب والتأهيل والتسليح، وقد حاز على خبرات المعسكرين - الشرقي والغربي- بإعدادٍ لم يتوفر سوى لجيوش العالم المتقدِّمة.. ووفقاً لإحصائيات المعهد العالمي للدراسات الإستراتيجيَّة

العسكرية (لندن) للعام ١٩٩٠، فقد بلغ تعداده آنذاك نحو ٤٣٨ ألف جندي، بينما جيش "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي" كان تعداده ٦٥ ألف جندي، و"الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا" ١٠٠ ألف جندي.. وقد كانت الأسلحة والعتاد العسكري المتوفر لدى الجيوش الثلاثة يعادل من حيث الكميَّة والنوعيَّة نصف ما هو موجود في كل دول القارة الأفريقيَّة جنوب الصحراء، عدا (نيجيريا وجنوب أفريقيا).

أثبت انهيار الجيش الإثيوبي أن القدرة العدديَّة والتسليحيَّة ليست وحدها كافية للتفوُّق المستمر، فقد ظلَّ رغم التأهيل الذي ذكرناه يحمل بذرة فنائه في داخله، ذلك أنه من جهةٍ تمَّ تأطيره عقائدياً على أسُس التناقُضات العرقيَّة التي لم تنجح في خلق عقيدة عسكريَة تغلّب العُنصُر القومي على الإثني. ومن الجهة الأخرى، فقد لعبت إرادة الحركات الثوريَّة المسلحة دوراً في إزالة أقنعة الزَيْف والوَهْم التي غطت وجه الجيش الإثيوبي.

وبالمثل، تضافرت عدَّة ظروف في السُقوط الدرامي لنظام "مانغستو" بصورة عامة، منها فشله في تقديم أي تنازُلات في القضيَّتين الرئيسيَّتين: المسألة الديمقراطيَّة في إثيوبيا واستقلال إريتريا، إلى جانب إحساس النظام بأنه بلغ "سن اليأس" السياسي، بعد الضمور الذي أصاب الماركسيَّة وفتت الاتحاد السوفيتي.

غير أن مراقبين للشأن الإثيوبي نظروا إلى كل تلك التداعيات من زاوية أن سقوط نظام "مانغستو" جنَّب المنطقة بصورة عامَّة - وإثيوبيا بصورة خاصة- ويلات سيناريو آخر أكثر تشاؤماً.. إذ اعتبرت منظمة "آفريكا واتش" التي تتخذ من لندن مقراً لها، عدم نجاح المساعي العديدة التي بُذِلت لوقف إطلاق النار ضرباً من ضروب حُسن الطالع «**فلو كان ثمَّة وقفٍ لإطلاق النار في عام ١٩٩٠، أو في مُستَهَلِّ ١٩٩١، لأصبح بمقدور "مانغستو" وضع إستراتيجية جديدة للحرب، تعتمد على التعبئة الجماهيرية بإثارة النعرات العرقيَّة، وتمكنه من تغيير طبيعة الصراع من حرب بين ديكتاتورية عسكريَّة وتجمُّعات حركات التحرير، إلى صراع عرقي واسع النطاق، تتواصل فيه عملية إراقة الدماء حتى الآن**».(١٥)

وأضافت أيضاً في تقريرها: «**كان الحل الأمثل والممكن لإثيوبيا هو الهزيمة العسكريَّة السريعة والحاسمة لمانغستو، وهو الأمر الذي تمَّ في حينه وعلى الوجه الأكمل.. إذ أن الحرب لو قُدِّر لها الاستمرار لعام آخر لظهر للعيان بشكلٍ جلي السيناريو الذي سبق ذكره، ذلك لأن الإثنيَّة سرعان ما يشتعل أوارها عندما يتم استغلالها من أمثال مانغستو، ولحُسن الحظ فإن الحرب قد انتهت، وإن أدَّت إلى استلام السُلطة دون منازع من قِبَلِ كل من الجبهة الشعبيَّة لتحرير التيغراي والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا**».(١٦)

في العاصمتين، كان يجري ترتيب الأوضاع الجديدة بصورة أقرب إلى الصمت، وبعد نحو شهر تقريباً، أصدرت "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" بيانها

الأوَّل في العهد الجديد في ١٩٩١/٦/٢٠، والذي أوضح رؤيتها في تلك المرحلة وملامح العلاقة المستقبلية: «**إن العداء الذي استحكم بين الشعبين الإريتري والإثيوبي بسبب الأنظمة الاستعماريَّة التوسعيَّة الإثيوبيَّة عداءٌ مريراً، إلاّ أن هذا العداء وما ترتب عليه من مراراتٍ قد وصل إلى نهايته باتهزام وسقوط تلك الأنظمة، وليس ثمَّة عداء بعد الآن بين الشعبين، ولن يكون هناك عداءٌ بين الحكومة الإريتريَّة المُؤقتة والحكومة الانتقاليَّة الإثيوبيَّة، وستعمل الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا في مرحلة الانتقال على تطوير العلاقات مع الشعب الإثيوبي وحكومته الانتقاليَّة، التي يسودها حُسن الجِوَار والسلام والتعاون الشامل**».

تطرق البيان أيضاً إلى قضيَّة جوهريَّة هامَّة كانت محط أنظار المراقبين الذين ينتظرون كيفيَّة التعامُل معها، بعد أن أصبحت إثيوبيا دولة مغلقة دون نوافذ بحرية: «**بما ان سلام ورخاء وتطوير الشعب الإثيوبي يمثل رغبة صادقة في نفس الشعب الإريتري، فإن ميناء "عصب" سيظلّ مفتوحاً أمام أنشطة الحياة الاقتصاديّة الإثيوبية، فضلاً عن التعاوُن في المجالات الاقتصاديّة والأمنيّة التي تخدم المصالح المشتركة**».

بوصول الجبهتين إلى سُدَة الحُكم في العاصمتين، طُويَت الصفحة الأخيرة من حقبة زمنيّة انتفخت بأحداث قاتمة في حياة الشعبين الإثيوبي والإريتري، لم يكن بينها ما يفرح سوى نشوة النصر الأخير.. وفتحت الصفحة الأولى لحقبة جديدة تناصفتها الأحداث بلونين: الأبيض والأسود.. ولم تُدَع فرصة حتى للون رمادي يقبل التاويل.

هَوَامِش الفَصْلُ الخَامِس

(١) قبيل تحرك الوفد تآمرت السلطات الأثيوبية فاغتالت السيد عبد القادر كبيري الذي كان يزمع الذهاب مع الوفد. والأعضاء الآخرون هم الحاج إبراهيم محمد والسيد محمد عثمان حيوتي، ولحقهم السيد صالح كبيري ابن المغدور به، وقد توفى إبراهيم سلطان عام ١٩٨٧، أي قبل تحرير إريتريا بسنوات قلائل.

(٢) – (٥) الإحصاءات مقتبسة من (دموع حمراء) مصدر سابق.

(٦) و(٧) الغذاء والسلطة في السودان - نقد الإغاثة الإنسانية 'آفريكان رايتس' – ص ٨١.

(٨) و(٩) المقتطف الأوّل - ورد في المصدر السابق ص ٥٤ على لسان د. تيسير محمد احمد علي، والثاني على لسان السيد يوهانس أجاوين وذلك باعتبارهما ناشطين في مجال حقوق الإنسان (كما ذكر المؤلف).

(١٠) التعبير باللغة الأمهريّة ويُعرَّب إلى أمن الشعب.

(١١) تفاصيلها مرفقة مع الملاحق التي تضمّنها الكتاب.

(١٢) الكلمة أمهريَّة تعرَّب إلى "الجمعيَّة" أيضاً.

(١٣) الحروب الأهليَّة في أفريقيا - الجذور والحلول - د. تيسير محمد احمد علي ود. روبرت ماثيو – ص ٤٢ – ٤٣.

(١٤) المصدر نفسه ص ٤٣.

(١٥) و(١٦) المصدر السابق ص ٤٢.